منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٣٠/٤**
الدورة الثلاثون بعد المائة **١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢**
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت **EB130/4**

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عُقد الاجتماع الخامس عشر للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في جنيف يومي ١٢ و١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ برئاسة الدكتور م. أ. أسونساو سايدي (موزامبيق). وقائمة المشاركين في الاجتماع مرفقة بهذه الوثيقة (انظر الملحق).

٢- واعتمدت اللجنة جدول أعمالها[1] مع حذف البند ٣-١ حيث لم تقدَّم أية تعديلات مقترحة للائحة المالية والنظام المالي.

البند ٢ من جدول الأعمال مسائل للعلم أو لاتخاذ إجراءات بشأنها من جانب اللجنة

٢-١ الشؤون الإدارية: أحدث المعلومات (الوثيقة EBPBAC15/2)

٣- رحبت اللجنة بأحدث المعلومات التي قدمتها الأمانة عن الشؤون الإدارية وأشارت إلى جودة الوثائق المرجعية وشمولها وتوقيتها المناسب. كما أقرت بالمعلومات والتحليلات الإضافية المقدمة في شكل بياني في إطار العرض التوضيحي الخاص ببند جدول الأعمال، وسلطت الضوء على فائدة هذه المعلومات في دعم مناقشات اللجنة.

الميزانيتان البرمجيتان ٢٠١٠-٢٠١١ و٢٠١٢-٢٠١٣

٤- أعربت اللجنة عن تقديرها للانخفاض الذي حدث في الفجوة بين الدخل والنفقات في الثنائية ٢٠١٠-٢٠١١ مقارنة بالتقديرات السابقة. فقد انخفض العجز المقدر إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ يمكن تمويله بالأموال المرحلة. وتم الإقرار بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة لخفض التكاليف، بما في ذلك خفضها من خلال ضمان المردودية ونقل المهام والموظفين وإلغاء الوظائف. وأعرب العديد من أعضاء اللجنة عن تأييدهم لتعزيز المردودية أكثر فأكثر، ولكنهم نبهوا إلى ضرورة الحرص على عدم المساس بجودة العمل، وطلبوا تقديم تقارير في المستقبل عن أنواع المردودية وخفض التكاليف. وطُلبت أيضاً معلومات إضافية عن جهود المكاتب الإقليمية في مجال خفض التكاليف، وعن توزيع العجز المقدر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي على نطاق المنظمة.

---

١ انظر الوثيقة EBPBAC15/1.

٥- ورحبت اللجنة بالمعلومات المقدمة عن تخطيط العمليات والموارد للميزانية البرمجية ٢٠١٢-٢٠١٣، ومع ذلك فقد أُعرب عن شواغل بخصوص ما إذا كان تمويل الميزانية البرمجية المعتمدة مؤمناً بالقدر الكافي أم لا. وأشار عدة أعضاء إلى أنه إذا ظل مستوى الدخل في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ عند نفس مستوى الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ فسيظل الإنفاق أعلى من الدخل. واقتُرح في هذا الصدد أن عملية إعداد الميزانية البرمجية قد تحتاج إلى مراجعة وإلى الدعم بإرشادات أوضح من جانب الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحديد الأولويات.

٦- وطلبت اللجنة أيضاً معلومات من الأمانة عن كيفية معالجة تعبئة الموارد للعجز المحتمل وثغرات التمويل المحددة في بداية الثنائية. وردت الأمانة بأن جهود تعبئة الموارد، بما في ذلك التغييرات المحتمل إدخالها على عملية تعبئة الموارد من خلال برنامج الإصلاح، ستركز على سد ثغرة التمويل المحتملة. وسلطت المديرة العامة الضوء على الأهمية المتزايدة للجهود المشتركة في مجال تعبئة الموارد على نطاق جميع مستويات المنظمة، وكذلك مختلف آليات التمويل، وذلك بغية تحسين التنسيق التنظيمي والفعالية والمساءلة الأطول أمداً.

٧- وأعرب العديد من أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء الاختلال المستمر في توازن التمويل بين قطاعات الميزانية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وفي حين أيد بعض أعضاء اللجنة تخصيص الأموال كأداة مساءلة مفيدة للحكومات، أشار أعضاء آخرون إلى أن التمويل يجب أن يقدَّم طبقاً للأولويات المتفق عليها في الميزانية البرمجية. وأشير كذلك إلى أن الشراكات والترتيبات الخاصة التي تستضيفها الأمانة ينبغي أن تمول نفسها بنفسها بدلاً من الاعتماد على الدعم من الاشتراكات المقدرة أو الصناديق المؤسسية، وأن تكاليف إدارتها ينبغي أن يتم استردادها بالكامل. وردت المديرة العامة بأن من المفضل أن يظل تخصيص الأموال على أعلى مستوىً إداري ممكن، بما يكفل المرونة في التمويل ويمكّن الأمانة من المواءمة على أفضل وجه بين التمويل المتاح في إطار الأولويات المعتمدة في الميزانية البرمجية.

٨- وطُلب تقديم معلومات إضافية عن مبلغ ٧٠٠ مليون دولار أمريكي المرحل من الثنائية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والمستخدم في الميزانية البرمجية ٢٠١٠-٢٠١١، وعن مبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي المقدر ترحيله من الثنائية ٢٠١٠-٢٠١١ إلى الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣. وأشارت اللجنة إلى الانخفاض الذي سبق الإبلاغ عنه في مستوى المبلغ المرحل فيما يتعلق بمتطلبات افتتاح الثنائية. وردا على ذلك قالت الأمانة إن المنظمة تعكف على تحسين قدرتها على تسجيل الدخل فيما يتعلق بالميزانية التي يخصها. وفيما يتصل بالثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ تسنى تسجيل نسبة أكبر من الدخل كنسبة محجوزة ومخططة ومتاحة لتلك الفترة. ومن ثم فإنه على الرغم من أن المبلغ المرحل من الثنائية ٢٠١٠-٢٠١١ إلى الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ كان أقل من المبلغ المرحل من الثنائية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى الثنائية ٢٠١٠-٢٠١١ فقد تم تسجيل دخل كافٍ في الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ للتمكين من افتتاح الثنائية. ومن شأن تحسين عملية التسجيل أن يمكّن الأمانة أيضاً من الرصد واتخاذ الإجراءات بكفاءة أكبر عند انخفاض مستويات التنفيذ. وسوف يشتمل تقرير الأمانة عن تقييم أداء الميزانية البرمجية وعن البيانات المالية المراجعة في الاجتماع السادس عشر للجنة البرنامج والميزانية والإدارية في أيار/ مايو ٢٠١٢ على التفاصيل الكاملة للنتائج المالية للثنائية ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك المبلغ المرحل إلى الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣، والمزيد من المعلومات عن تمويل الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣.

إدارة المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات

٩- رحب أعضاء اللجنة بالتحليل الذي ورد في التقرير للمخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات في الأمد القصير والأمد الطويل، وللتدابير المتخذة للتصدي للمخاطر القصيرة الأمد في عام ٢٠١٢ من خلال التحوط من مخاطر تقلبات أسعار الصرف. وشدد أعضاء اللجنة عموماً على ضرورة إيجاد حلول أطول أمداً

لإدارة المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات. وفيما يتعلق بمسألة إعادة حساب تكاليف الميزانية البرمجية أشار بعض أعضاء اللجنة إلى كيفية نقل هذا الخيار للمخاطر نقلاً فعلياً من الأمانة إلى الدول الأعضاء، ولهذا السبب لم يؤيدوه، وخصوصاً إذا كان يسفر عن تغييرات في الاشتراكات المقدرة. ومع ذلك فقد كان هناك تأييد لأن تقوم الأمانة بتحليل الميزانية البرمجية داخلياً بهذه الطريقة، وأن تقدم المعلومات بانتظام إلى الدول الأعضاء عن الأثر المترتب في الميزانية البرمجية على تغير الافتراضات المالية، مثل أسعار صرف العملات.

١٠- وللتصدي للمخاطر الأطول أمداً المتعلقة بأسعار صرف العملات ناقشت اللجنة إمكانية ومدى ملاءمة دفع الاشتراكات كلياً أو جزئياً بالفرنك السويسري. ومن شأن هذا الإجراء أن يضمن توازناً أفضل بين عملات الدخل والإنفاق. وأعرب العديد من أعضاء اللجنة عن استعدادهم لأن يتم دفع كل اشتراكاتهم أو جزء منها بالفرنك السويسري، في حين أشار أعضاء آخرون إلى صعوبة اتخاذ ترتيب كهذا في الثنائية الجارية، لأن ميزانيتهم تم اعتمادها بالفعل. وأعرب أعضاء آخرون عن قلقهم إزاء استدامة تغيير العملات نظراً للتقلبات العالمية في أسعار صرف العملات. وأوضحت الأمانة أن تغيير عملة بعض الاشتراكات المقدرة إلى الفرنك السويسري سيعوض بصورة طبيعية تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الفرنك السويسري، لأن أية مكاسب أو خسائر في الدخل سيتم تعويضها بخسائر أو مكاسب في الإنفاق.

١١- وأعرب أعضاء اللجنة عن تأييدهم للمبدأ الخاص بمفهوم نقل المهام والموظفين إلى مواقع أقل تكلفة، ومع ذلك فقد طلبوا المزيد من المعلومات عن التعامل مع الاختلالات الأطول أمداً في التوازن بين عملات الدخل والإنفاق. وأشير في هذا الصدد إلى أنه ينبغي أن تراعى في أي نقل الأغراض الاستراتيجية للمنظمة وأن تُتبع فيه القواعد والإجراءات السليمة، وأن يتم تحليل وبيان الميزات الطويلة الأمد. واقتُرح كذلك إدراج عنصر احتياطي في الميزانية البرمجية لمواجهة أية تغيرات غير متوقعة في أسعار صرف العملات.

١٢- وطلبت اللجنة من الأمانة أن تدرس بمزيد من التفصيل الميزات والمساوئ والتكاليف والمخاطر الخاصة بمختلف أساليب إدارة المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات، بما في ذلك ما يلي: نقل المهام والموظفين وسائر أساليب خفض النفقات بالفرنك السويسري؛ وتحصيل الاشتراكات المقدرة بالفرنك السويسري أو بمزيج من العملات من أجل زيادة الدخل بالفرنك السويسري؛ والتحوط من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات؛ وإعادة حساب تكاليف الميزانية البرمجية. وينبغي أيضاً أن تقدم الأمانة تقريراً يمكّن اللجنة من مواصلة النظر في تلك المسألة. وقد تعهدت الأمانة بدراسة الخيارات وتقديم المعلومات المطلوبة.

١٣- وقدمت الأمانة توضيحاً بخصوص الشكل ٣ من التقرير، والذي يعرض تكاليف المرتبات الشهرية لموظفي فئة الخدمات العامة في عدة مواقع في المنظمة على مدى خمس سنوات. وبينت الأرقام تكاليف المرتبات بالكامل، بما في ذلك الرسوم التنظيمية التي يتم تحملها نيابة عن الموظفين، مثل الرسوم الخاصة بالمعاشات والتأمين الصحي ورسوم شغل المنصب.

إطار الرقابة المالية: السُلف الشخصية للموظفين

السُلف بضمان المرتب

١٤- أعربت اللجنة عن القلق إزاء السُلف غير المسددة والمستحقة على موظفين سابقين، ورحبت بالتدابير المتخذة من أجل تعزيز الضوابط وكذلك التحليل الوافي وأعمال المتابعة فيما يتعلق بهذا الأمر. وأشير إلى أن المجموع المتوقع شطبه سيبلغ نحو ٦٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. وشجعت اللجنة الجهود المستمرة من أجل

تعويض تلك الخسائر. وسيتم إدراج المعلومات الخاصة بالشطب ضمن البيانات المالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ التي ستنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في اجتماعها السادس عشر في أيار/ مايو ٢٠١٢. وأظهر التحليل أن المسألة تعني المنظمة بأكملها وتجري الآن معالجتها على نحو شامل. وأقرت اللجنة بالجهود الخاصة المبذولة في الإقليم الأفريقي في هذا الصدد. كما أوضحت الأمانة أن نظام الإدارة العالمي وفر درجة أعلى من المعلومات والرقابة بشأن المعاملات المالية وخفض التكاليف في هذا المجال ومن شأن ذلك أن يساعد على تلافي حدوث أوضاع مشابهة في المستقبل.

إطار الرقابة الداخلية

١٥- أكد أعضاء اللجنة مجدداً على ضرورة أن تضمن المنظمة الامتثال لكل الضوابط المالية وأن تتخذ إجراءات صارمة في حالة حدوث أية انتهاكات للضوابط، وذلك من أجل ضمان تعزيز المساءلة الإدارية. وأعربت اللجنة عموماً عن تأييدها للإجراءات المتخذة حتى الآن من جانب الأمانة لتعزيز إطارها الخاص بالرقابة الداخلية.

إدارة المخاطر

١٦- زودت الأمانة اللجنة بأحدث المعلومات عن التطورات التي طرأت مؤخراً في مجال إدارة المخاطر. وأفادت بأن إطار إدارة المخاطر تم تنفيذه بالكامل في مجال الشؤون الإدارية، بما في ذلك تحديد كل واحد من "أصحاب المخاطر". وقامت الأمانة أيضاً بإبلاغ اللجنة بأن المراجعة الداخلية القديمة العهد للحسابات والخاصة بإدارة المخاطر المؤسسية تم اختتامها.

١٧- وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للجهود المبذولة وطلبوا من الأمانة، وفقاً لآراء لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، أن تواصل خفض عدد المخاطر من أجل التركيز بصورة أكبر على المخاطر ذات الطابع الاستراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك طلبت اللجنة من الأمانة أن تبذل المزيد من الجهود للتوسع في إطار إدارة المخاطر كي يشمل المنظمة بأكملها.

وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة EBPBAC15/2.

٢-٢ تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية (الوثيقة EBPBAC15/3)

١٨- استعرضت اللجنة تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية وأعربت عن تأييدها للمديرة العامة في الموافقة على تعزيز الملاك الوظيفي للمكتب من خلال نهج ذي مرحلتين. ومع ذلك فقد ذكر أعضاء اللجنة أن من الضروري وضع خطة أطول أمداً للملاك الوظيفي للمكتب على ضوء الهدف الذي أوصى به مراجع الحسابات الخارجي عقب مراجعة حسابات المكتب في عام ٢٠١٠.[١]

١٩- وفي هذا السياق أشارت اللجنة أيضاً إلى عبء العمل الإضافي الذي يتحمله المكتب من حيث التحريات والتقييمات. وأعربت عن قلقها إزاء الأثر المحتمل أن يلحق بأعمال المكتب الجارية إذا لم تتح الموارد الإضافية اللازمة لأداء المهام الإضافية المعنية.

١ انظر الوثيقة ج٦٤/٣٠.

٢٠- وطلب أعضاء اللجنة المزيد من التفاصيل عن الخطة السنوية للمكتب والآليات المتبعة في إعدادها، وسألوا على وجه الخصوص عن مدى تأثر الخطة بنتائج عمل السنة السابقة. وتم إبلاغ اللجنة بأنه في ظل العملية الجارية تمت باستفاضة مناقشة تفاصيل نموذج تقدير المخاطر، والمعايير الأساسية التي يطبقها المكتب في إعداد الخطة السنوية، مع لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة، وتم استعراضها مع المديرة العامة.

٢١- وطلبت اللجنة أيضاً عرض نبذة عن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة، والمجالات العامة التي حدد عمل المكتب ضرورة تحسينها. وجرى إبلاغ أعضاء اللجنة بأن هذه المعلومات ستقدَّم بمزيد من التفصيل في التقرير السنوي لمراجع الحسابات الداخلي إلى جمعية الصحة.

وأحاطت اللجنة علماً بتقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية الوارد في الوثيقة EBPBAC15/3.

٢-٣ تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (الوثيقة EBPBAC15/4)

٢٢- رحبت اللجنة بالتقرير الزاخر بالمعلومات، وأشارت إلى أن عدداً من المسائل التي يتناولها التقرير له صلة مباشرة أيضاً بالمناقشة المتعلقة بالتقرير المحدّث للشؤون الإدارية (الوثيقة EBPBAC15/2)، من قبيل السلف المدفوعة على الرواتب وإدارة المخاطر المنطوية على تقلبات العملة.

٢٣- وأبرزت اللجنة نتائج التقرير وتوصياته حول المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية، أي أنه لا تزال هناك حاجة لإحراز مزيد من التقدم في تحديد وتحليل المخاطر الاستراتيجية الرفيعة المستوى المحدقة بالمنظمة ككل؛ فضلا عن النتائج والتوصيات المتعلقة بصندوق التأمين الصحي للموظفين وبالشراكات.

٢٤- وقُدِّم طلب لتوضيح توصية لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (لجنة الخبراء) بشأن مطالبة مكتب خدمات المراقبة الداخلية بتنفيذ المرحلة الأولى من التقييم الخارجي المستقل اللازم للمنظمة، في ضوء محدودية موارد المكتب وانعدام استقلال إدارة المنظمة بشكل تام (بوصف ذلك من مهام الأمانة). وشدّد في ردّه رئيس لجنة الخبراء على الخبرة المتعمقة التي يتمتع بها مكتب خدمات المراقبة الداخلية وسرعته في إتاحة خدماته وفعالية خدماته هذه من حيث التكلفة، وأكّد أن المكتب يتسم بأقصى قدر ممكن من الاستقلالية في إطار نهوضه بإحدى مهام الأمانة، وأن المكتب سيُصان كذلك بفضل الدور المستقل الذي تؤديه لجنة الخبراء المستقلين في مجال المراقبة.

٢٥- وستواصل لجنة الخبراء متابعة جميع البنود المشمولة بتقريرها خلال اجتماعاتها المعقودة في عام ٢٠١٢، وستُحدِّث سجل أدائها بشأن وضع التوصيات.

٢٦- ولفت رئيس لجنة الخبراء الانتباه إلى أن تقارير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة وغيرها من الوثائق المتعلقة بها متاحة للاطلاع عليها أمام جميع الدول الأعضاء في موقع مكرّس لهذا الغرض على شبكة الإنترنت ضمن موقع الشؤون الإدارية للمنظمة.

٢٧- وأعربت اللجنة عن تأييدها لإدخال بعض التعديلات على اختصاصات لجنة الخبراء المستقلين في مجال المراقبة، والتي اقترحها رئيس تلك اللجنة في العرض الذي قدّمه، وعن تأييدها كذلك للفرصة المقترح إتاحتها أمام عقد اجتماع مفتوح مع لجنة الخبراء في شباط/ فبراير ٢٠١٢.

وأحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة الوارد في الوثيقة EBPBAC15/4.

٢-٤ تقارير وحدة التفتيش المشتركة (الوثيقة EBPBAC15/5)

٢٨- زوّد المفتش في وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة اللجنة بمعلومات عن التقارير الصادرة عن الوحدة المذكورة في الآونة الأخيرة، ولفت الانتباه إلى التقارير التي يُحتمل أن تكون مهمة بالنسبة إلى المنظمة.

٢٩- ونظرت اللجنة في وثيقة الأمانة المتعلقة بالتقارير جنباً إلى جنب مع ما قُدِّم من معلومات في الاجتماع، والتي تجسّد موقف الأمانة إزاء فرادى توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

٣٠- وأثنت اللجنة على التوصيات الواسعة النطاق الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، وشدّدت على قيمة هذه الوحدة بوصفها وسيلة تكفل وضع أسس للمقارنة المرجعية على نطاق المنظومة ككل.

٣١- ولاحظت اللجنة العدد الكبير جداً من التوصيات الموضوعة، واقترحت توحيدها في المستقبل، إذ سيساعد هذا التدبير أيضاً الأمانة على دمجها في توصيات مماثلة ناشئة عن عمليات مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية.

٣٢- وأُبلِغت اللجنة بأنه يجري في وحدة التفتيش المشتركة تطوير نظام لتتبع التوصيات إلكترونياً، وأن هذا النظام سيجعل التوصيات أيسر منالاً وأسهل استخداماً. كما طُلِب اتباع نهج مماثل في مجال تتبع التوصيات الصادرة عن هيئات أخرى تابعة للمنظمة ومعنية بالمراقبة.

٣٣- ورداً على استفسار طُرِح على المديرة العامة حول موقف المنظمة حيال الكشف عن أجور الرؤساء التنفيذيين وقبولهم للعطايا، أبلغت المديرة اللجنة بأنها ملتزمة بمدونة سلوك صارمة للغاية فيما يتعلق بهذه المسائل.

وأحاطت اللجنة علما بالتقرير المقدم من الأمانة الوارد في الوثيقة EBPBAC15/5.

البند ٣ من جدول الأعمال مسائل للاستعراض من جانب المجلس التنفيذي و/ أو لتوصيته بها

٣-٢ الموارد البشرية: التقرير السنوي (الوثيقتان م ت١٣٠/٢٦ وم ت١٣٠/٢٦ إضافة ١)

٣٤- رحبت اللجنة بالتقدم المحرز الذي يبيّنه التقرير السنوي، وأشارت إلى أن التحليل يورد وصفاً واضحاً للاتجاهات التي اختطتها المنظمة على مدى السنوات العشر الماضية. غير أنه لايزال هناك مجال لإدخال مزيد من التحسينات التي تكفل اتساق المعلومات المقدمة عن القوى العاملة، بصرف النظر عن مصدرها داخل المنظمة. وأعربت اللجنة عن تقديرها للتفاصيل التكميلية الواردة في العروض المقدمة من الأمانة ورابطة الموظفين، وخصوصاً فيما يتعلق بتدابير التقليص الأخيرة.

الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية

٣٥- سلّمت اللجنة بأن المنظمة واجهت تحديات مماثلة لتلك التي واجهتها عدّة دول أعضاء على الصعيد الوطني، وبأن المنظمة بذلت جهودا كبيرة لتكيّف مستويات التوظيف فيها مع الظروف المتغيرة. ويوجد داخل

المنظمة اختلال في ميزان الاتساق بين التمويل المستدام وأولويات البرنامج ومستويات التوظيف. وستُوجّه بطريقة ما الإجراءات المتخذة حالياً بشأن استعراض البرامج والهياكل ونشر الموظفين نحو تحسين الوضع، على أنه يلزم النهوض بمزيد من الأعمال لضمان إيجاد قوة عاملة قابلة للتكيف بمقدورها أن تستجيب بسرعة للتغيرات الحاصلة في الطلبات التقنية وإتاحة الموارد. وأقرّت اللجنة بأن أنشطة المنظمة مرهونة بنوعية موظفيها، سواء كانوا من المعنيين بأداء مهام في مجال وضع القواعد أم بتقديم دعم قطري ذي طابع أكثر مباشرة. وطُلِب في الوقت نفسه إلى إدارة شؤون الموارد البشرية أن تحقق توازناً في إطار ما تضطلع به من أنشطة بين وضع استراتيجية الإصلاح على نطاق أوسع وتنفيذ هذه الاستراتيجية والاستجابة لقيود التمويل على نحو أسرع.

٣٦- وشدّدت اللجنة على أهمية ضمان معاملة الموظفين بإنصاف وضرورة إنشاء نظام فعال يؤدي وظيفته على أتم وجه في ميدان إقامة العدل، وأثنت على الأعمال المنجزة بشأن تنسيب الموظفين وإسداء المشورة الفردية. ولكن من الأهمية بمكان أن يفهم الموظفون تماماً الأسباب التي تقف وراء تدابير التوظيف الحالية والغرض من هذه التدابير. وفي هذا الصدد، أبرز أعضاء اللجنة أهمية استمرار التواصل مع الموظفين وإقامة حوار فعال مع ممثليهم. وأيدت اللجنة الجهود التي يجري بذلها لتحسين إدارة الأداء، سواء من حيث الامتثال أم جودة التقييمات، وطلبت إطلاعها باستمرار على ما يُحرز من تقدم من خلال التقرير السنوي عن الموارد البشرية.

٣٧- وجرى التأكيد على الدور الحيوي الذي يؤديه التخطيط الاستراتيجي الفعال بشأن القوى العاملة، إذ ينبغي أن ترتبط التعيينات الجديدة ارتباطاً واضحاً بمتطلبات البرنامج المستكملة. وأُشير في هذا الخصوص إلى أنه ينبغي اتخاذ وجهة نظر أشمل حيال القوى العاملة. وعليه طلبت اللجنة أن تُدرج في التقارير السنوية المقبلة عن الموارد البشرية بيانات عمّا يُبرم من عقود لا صلة لها بالموظفين. وعلاوة على ذلك، لابد أن يبيّن الجزء السردي من التقرير صورة شاملة عن التطورات الطارئة على المستويين الإقليمي والقطري. وأعربت اللجنة عن انشغالها إزاء ضرورة بذل جهود إضافية من أجل تعزيز مستوى التنسيق التنظيمي فيما يخص مسائل التوظيف. كما أقرّت التقدم المحرز فيما يتعلق بتنقل الموظفين وتناوبهم، وتطلعت إلى إنشاء حصر للمهارات يسهّل إدارة المواهب ونشرها بفعالية على مستويات المنظمة كافة، بوسائل منها التخطيط للخلافة. ورُحِّب بزيادة استخدام توصيفات عامة للوظائف. ولاحظت اللجنة التطورات الحاصلة في الدور الذي يضطلع به موظفون وطنيون من الفئة الفنية وفي المناقشات الجارية بين الوكالات كافة حول الحقيقة القائلة إن استخدام الفئة الفنية من الموظفين تجاوز ما كان متوقعاً عند إنشاء تلك الفئة.

٣٨- وقد تشجعت اللجنة بما أُحرز من تقدم حتى الآن في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، ولكنها لاحظت أن من الضروري ضمان المواظبة على تحقيق تلك المكاسب في جميع الأقاليم. وأُشير إلى أن مستوى التحسن غير مرض في بعض الأقاليم، برغم اعتماد قرار جمعية الصحة العالمية ج ص ع٥٦-١٧ بشأن الموارد البشرية: التوازن بين الجنسين في عام ٢٠٠٣. ولاحظت اللجنة التوزيع غير المتكافئ بين الجنسين في المستويات العليا في المنظمة ككل، بما فيها المديرون ورؤساء المكاتب القطرية التابعة للمنظمة، وفي بعض الأقاليم، على أنها سلّمت بإمكانية تحقيق المساواة بين الجنسين خلال العقد المقبل، والذي يلزم تحقيقه جنباً إلى جنب مع الجهود المتواصلة لتحسين التمثيل الجغرافي.

٣٩- ورحبت الأمانة بالتوجيهات الصادرة عن اللجنة. وقد استفاد التقرير السنوي عن الموارد البشرية من اقتراحات قدمتها اللجنة في الماضي، وسيتبع ذلك إدخال مزيد من التحسينات بناءً على ملاحظاتها الحالية. وطرأت زيادة حتمية في الطعون لأنه ثبت في الماضي أن مسألة إنهاء الخدمة من المسائل التي طُعِن فيها مراراً وتكراراً. وفي حال وصلت تلك الطعون إلى أعلى مستوياتها، فسيترتب عليها تكاليف لا مناص منها

بصرف النظر عن نتائجها. وأُعرِب عن تقدير لضرورة إتاحة فرص للتطوير الوظيفي أمام صغار الموظفين من الفئة الفنية وأمام غيرهم من الموظفين، واتُّخِذت فعلا خطوات في هذا الصدد. ويجري استعراض موضوع الاستعانة بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية في كل من المنظمة وعلى المستوى المشترك بين الوكالات.

٤٠- وأكدّت المديرة العامة التزامها بالتواصل مع الموظفين، سواء من خلال ما يُعقد من اجتماعات عامة (يجري بثّها ليتسنى للموظفين في مختلف المناطق الزمنية أن يشاركوا فيها)، أم من خلال ما يُعقد كذلك بانتظام من اجتماعات مع ممثلي الموظفين. ورداً على أسئلة طرحتها اللجنة، أوضحت المديرة العامة أن تخفيضات إضافية ستُجرى في مستويات التوظيف، وبيّنت الأسباب التي تقف وراء حتمية إجرائها، على أنها أفادت بأنها لا تتوقع أن تكون تلك التخفيضات بالجسامة نفسها التي حصلت في عام ٢٠١١. وستتوقف التخفيضات على مستوى الدعم المقدم من الجهات المانحة في توفير تمويل يمكن التنبؤ به. وشدّدت المديرة العامة على ضرورة تمكين المنظمة من اتخاذ قرارات صعبة فيما يتعلق بالموظفين من دون تدخل أطراف خارجية في الحالات الفردية، وأعربت عن التزامها بضمان تطبيق الإجراءات كما ينبغي وتزويد نظام إقامة العدل بموارد كافية.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقارير الواردة في الوثيقتين م ت١٣٠/٢٦ وم ت١٣٠/٢٦ إضافة ١.

٣-٣ تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (الوثيقة م ت١٣٠/٢٧)

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة م ت١٣٠/٢٧.

٣-٤ تعديلات لائحة الموظفين والنظام الأساسي للموظفين (الوثيقة م ت١٣٠/٢٨)

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بمشروعي القرارين ١ و٢ الواردين في الوثيقة م ت١٣٠/٢٨.

٣-٥ عضوية لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (الوثيقة م ت١٣٠/٣٠)

٤١- أعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي أنجزته لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (لجنة الخبراء) خلال أول عامين من إنشائها، وللجهود التي بذلها رئيس لجنة الخبراء الحالي في مجال قيادتها. وأولت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة أهمية متزايدة للدور الاستشاري الذي تؤديه لجنة الخبراء.

٤٢- ولُوحِظ أن مدة العضوية البالغة سنتين اثنتين لعضوين اثنين في اللجنة قد انقضت، وأن ولاية الأعضاء الثلاثة الباقين فيها ستنقضي كذلك بحلول موعد انعقاد دورة المجلس الرابعة والثلاثين بعد المائة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

٤٣- وناقشت اللجنة الوثيقة م ت١٣٠/٣٠ التي وردت فيها خيارات بشأن الخطوات المقبلة المتعلقة بالعضوين المذكورين في لجنة الخبراء اللذين مُنِحا من حيث المبدأ مدة سنتين اثنتين قابلة للتجديد مرة واحدة لمدة أربع سنوات.

٤٤- وأُعرِب عن طائفة من الآراء فضّل في إطارها بعض الأعضاء إعادة تعيين العضوين المذكورين أعلاه لمدة أربع سنوات أخرى ضماناً لتحقيق الاستمرارية في سياق عملية الإصلاح الجارية في المنظمة. ورأى أعضاء آخرون أنه ينبغي، تحقيقاً لمصلحة توازن جغرافي أفضل، أن تُغتَنم هذه الفرصة لتعيين أفراد مؤهلين من الإقليمين اللذين لا يوجد حالياً أعضاء منهما في لجنة الخبراء.

٤٥- وطُرِح احتمالان اثنان آخران، تمثّل أولهما في اتباع نهج تسوية يُستعاض بموجبه عن عضوية فرد واحد فقط من العضوين المنتهية مدة عضويتهما في اللجنة. واقترح الأعضاء الذين أيدوا ذلك الخيار أن من الممكن تمديد مدة عضوية الرئيس الحالي. أما الاحتمال الثاني المقترح فهو توسيع نطاق عضوية لجنة الخبراء لتضم فرداً واحداً أو فردين اثنين آخرين في عضويتها. وأعرب بعض الأعضاء عن تحفظات بشأن هذا الأمر، لأن توسيع نطاق لجنة الخبراء قد يصبح أقل كفاءة.

٤٦- وبعد نقاش مستفيض، وافقت اللجنة على أن توصي المجلس في دورته الثلاثين بعد المائة بأن يُستعاض عن أحد العضوين المنتهية ولايتهما، وأعربت عن أهمية الاحتفاظ بقائمة رصينة بأسماء الأفراد المحتمل إدراجهم في عضوية لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة.

البند ٤ من جدول الأعمال اعتماد التقرير واختتام أعمال الاجتماع

٤٧- اعتمدت اللجنة تقريرها.

الملحق

قائمة بأسماء المشاركين

الأعضاء والبدلاء والمستشارون

موزامبيق

الدكتور م. أو. دي أسونساو سايدي (**الرئيس**)

السيد ج. أ. دينغو (بديل)

الصين

الدكتور رن مينغوي (**نائباً للرئيس**)

الدكتور ليو بيلونغ (بديل)
الدكتور نيي جيانغانغ (بديل)
السيدة رو ليكسيا (بديل)

بربادوس

الدكتور ج. سانت جون (بديلاً للدكتور إينيس)

الدكتور م. ويليامس (بديل)
السيد هـ. أليمان (بديل)
الدكتور إ. أ. فيليبس (بديل)
الدكتور ك. باب–شيفر (بديل)

بوروندي

الدكتور ن. بيرينتانيا

السيد ب. انتاهيراجا (بديل)

كندا

السيدة ج. وايزمان (بديلاً للدكتور ب. جولي)

السيد ل. جونز (بديل)
السيد ب. بليس (بديل)
السيدة ج. هاميلتون (بديل)
السيدة ك. بالميي (بديل)
السيدة هـ. دانجي (بديل)

ألمانيا

السيد ب. كوميل (بديلاً للدكتور إ. سيبا)

الدكتور ب. غيرمان (بديل)
السيد ت. إيفلاند (بديل)
السيد ج. فرايلينغ (بديل)

الهند

السيد س. براساد (بديلاً للسيد ب. ك. برادان)

اليابان

الدكتور م. موجيتاني (بديلاً للدكتور أومي)

الدكتور ت. تاكي (بديل)
السيد م. ساكاتا (بديل)
الدكتور س. تاكاوكا (بديل)
السيد ي. أوتاكي (بديل)
الدكتور م. إيواتا (بديل)

سويسرا

السيد ج. سيلبرشميدت

السيد ر. تومسون (بديل)
السيد م. دي سونتيس (بديل)
السيد أ. ب. بولينغير (بديل)
السيدة أ.روبن (بديل)
السيدة ل. كالدر (بديل)

تيمور – لشتي

السيد ج. أ. م. ل. دا فونتشيسكا (بديلاً للسيدة م. هانجام سورايس)

السيد أ. ك. ريبيرو (مستشار)
الدكتور أو. م. بيلو (مستشار)
السيد د. خيمينيس (مستشار)
الدكتور س. لوبو (مستشار)
السيدة ن. بيلو (مستشار)
السيدة ف. برونكو (مستشار)

اليمن

السيد إبراهيم العدوفي (بديلاً للدكتور عبد الكريم يحيى راصع)

عضو بحكم منصبه

الدكتور ب. س. بانكوكو (نائب رئيس المجلس التنفيذي)

الدول الأعضاء غير الممثلة في عضوية اللجنة

الجزائر

السيد م. س. سمار

أستراليا

السيدة ك. باترسون
السيد ب. هيغينس

البرازيل

السيد إ. دي ألميدا كاردوزو

بلجيكا

السيدة م. دينيفي
السيدة س. لانغروك

كولومبيا

السيدة أ. م. بريتو

الجمهورية التشيكية

السيدة ب. سوسكوفا

الدانمرك

السيدة م. كريستنسن
السيدة ج. ليندغارد

إكوادور

السيد ل. إسبينوزا
السيدة ك. لونا

فنلندا

السيد أو. كويفاسنييمي

فرنسا

السيد س. شاتلو
السيد ب. لوغوف

غانا

السيد ج. أوزي

هنغاريا

السيد أ. ميزاروس

جمهورية إيران الإسلامية

السيد ج. أغازاده خوي

العراق

السيد ع. عدنان إبراهيم
السيد ج. أغازاده

إيطاليا

السيد إ. فيتشينتي
السيدة ب. إيموردينو

كينيا

الدكتور ت. مبويا أوكيو
السيدة أ. أوسوندوا

المكسيك

السيد أ. كانتشولا غوتيريس
السيد م. أ. توسكانو فيلاسكو
السيدة هـ. دافيلا شافيز
السيدة إ. فييتيز مارتينيز

المغرب

السيد أ. سامري

ناميبيا

السيدة س. نغيناموندوفا

هولندا

السيدة هـ. فان غوليك

نيجيريا

السيد ج. أو. أساولو
السيد ل. شيهو
السيد إ. بالا

النرويج

السيدة ب.ستيرو
السيد ت. ليندغرن

بنما

السيد ج. ف. كوراليس هـ.

بيرو

السيدة م. ترافيرسو

بولندا

السيدة ج. شوجيكا
السيد ف. غفيازدا

جمهورية تنزانيا

الدكتور ك. سانغا

الاتحاد الروسي

السيدة إ. شيبيليفا
السيد م. تسيشكوفسكي
السيد أ. باشكين
السيد أ. كوشكوف
السيد أ. كوليكوف
السيد ج. أوستينوف
السيد أو. تشيستنوف

السنغال

السيدة م. سي

جنوب أفريقيا

الدكتور ل. ماكوبالو

السويد

السيدة م. فرايد
السيدة أ. هالين

تركيا

السيدة إ. إكمان

أوغندا

السيدة إ. كيجينيي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

السيدة ن. شيبتون
السيد ج. ستوبل
السيدة ن. كاسيدي
السيد ج. جو- تومسون

الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة أ. بلاكوود
السيدة ف. بارتون
السيد ك. ماكيف

زمبابوي

السيد ج. مانزو
السيد ن. ف. سينغوي
السيدة ب. نياغورا

المراقبون

الاتحاد الأوروبي

السيدة س. شرقاوي

المشاركون الآخرون

وحدة التفتيش المشتركة

السيد ج. بيرو
السيد م. برانداو

= = =